

اشكاليات تطبيق السياسات الاقتصادية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

ا.م.د. وسن احسان عبد المنعم(*)

المقدمة

اذا كان صحيحا انه لا ديمقراطية في ظل الجوع والفقر والامية والجهل فكيف يمكن مواجهة الجوع والفقر والامية والجهل دون ديمقراطية تتيح لفئات الشعب وشرائحه وطبقاته المختلفة فرصة المشاركة الفاعلة في حل مشاكلها المعقدة والشاملة بما يحقق لها نهوضا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا(١).

لقد كان للحروب التي شنها النظام السياسي السابق وسياسته الخاطئة دورا في فرض حصار دولي وعزلة شبه كاملة ادت الى تركة ثقيلة من الهموم والمشاكل امام بناء العراق الجديد، اذ ترك ديونا دولية تقدر باكثر من (١٢٠) مليار دولار واقتصادا داخليا مخطما يعتمد فقط على تصدير النفط واهمالا للبنى التحتية لاكثر من عقدين من الزمن مع تدني في مستويات دخول الافراد وارتفاع معدلات التضخم الى مستويات مخيفة بحيث انهى الطبقة المتوسطة وسحق الطبقة الفقيرة وارتفعت نسبة البطالة المقنعة وازداد بشكل خطير مستوى الفساد المالي والاداري. ان هذه الاشكاليات والتحديات والمخاطر تقابلها فرص ومصادر قوة، فالعراق بلد غني بالاحتياطي الهائل من النفط والثروات المعدنية والمياه والزراعة كما انه غني بالموارد البشرية المؤهلة مما يتيح له فرصة جديدة للنهوض وبناء اقتصاد متنوع الموارد والامكانيات(٢).

لقد شهدت العملية السياسية في العراق مخاضا عسيراً نتيجة لعدم توفر الارضية الكافية لاجداث توافق بين القوى والكتل السياسية الفاعلة في البيئة السياسية العراقية مع سيادة لمفاهيم الطائفية والمحاصصة كأفراز لحالة الفوضى التي سادت العراق بعد عام ٢٠٠٣(٣).

وعليه، فإن البحث سيركز على تناول المحاور الآتية:

المحور الاول/الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

المحور الثاني/اشكاليات تطبيق السياسات الاقتصادية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المحور الثالث/ الحلول والمعالجات المقترحة.

٥ تدرسية في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المحور الاول/ الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ .:

بعد احداث عام ٢٠٠٣ تغيرت طريقة ادارة الاقتصاد (فضلا عن طريقة ادارة الدولة)، فالسمة الاساسية للاقتصاد العراقي تنحو الان نحو لاقتصاد الحر، وما طبيعة قانون الاستثمار العراقي والطرح الدوري للمؤشرات الاقتصادية العراقية الا تعبيراً واضحاً حول توجه هذا الاقتصاد، اضافة الى طبيعة الهيكل التنظيمي والاداري للمؤسسات الاقتصادية الحالية والتي تتمتع بالاستقلالية الادارية، لغرض ضمان استقلالية سياساتها وقراراتها. كما ان اعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد العراقي تتطلب جهوداً كبيرة وتوفير امكانيات مالية ضخمة، الامر الذي لا تستطيع الدولة (مع امكانياتها الحالية) توفيره، مما يؤدي بالتالي الى فتح المجال وبشكل واسع امام الاستثمارات المحلية والاجنبية لسد الفجوة الحاصلة في نقص الاموال اللازمة لاعادة الاعمار والاستعانة بالخبرة الاجنبية في هذا المجال ولذا فقد قامت الدولة بسن قانون الاستثمار لتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب ولحفظ حقوقهم من اي مخاطر او تبعات محتملة(٤).

وبداية لابد من التاكيد من الجدوى الاقتصادية لأي مشروع يقام صغيراً كان ام كبيراً، ثم القيام بالتصدي الجاد والمخلص لتفادي المعوقات والضعف الاقتصادي الذي يسود في البلاد، في جميع المجالات مثل الزراعة والصناعة والمطارات والموانئ والطرق والمياه والكهرباء والمواصلات، وتوفير كافة المستلزمات التي تمكنه من ان يحقق تقدم وازدهاراً، وان ينتقل من خانة الاقتصاد المتخلف الى خانة الاقتصاد النامي والقادر. لذلك علينا الوصول بالاقتصاد العراقي الى المواصفات الأمانة اي المواصفات التي اقل ما يمكن القول عنها انها توفر المسير الأمن للاقتصاد للسير قدماً بداية، ثم النهوض والنمو والتطور لاحقاً، وهذه المواصفات اولها توفير الفكر الاقتصادي السديد زالواعي، والانتقال من حالة النزاع الى اعادة التأهيل والانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة الى اقتصاد حر موجه قادر على النمو والتطور. ذلك ان منطق الاقتصاد والتنمية في حالة العراق يفترض الانتفاع الاقصى من الايرادات النفطية في تمويل الاستثمارات الحكومية في البنية الاقتصادية كالطرق والسدود والبنية الاجتماعية

كالصحة والتعليم ومجال البيئة كتنمية الموارد الطبيعية وحماية الثروات العامة الضرورية للبلاد. الا ان المراجعة لمراحل تطور الاقتصاد العراقي توضح الدور الخطير للسياسات الاقتصادية والمالية الحكومية التوسعية في نشوء تعقد الازمة القائمة خاصة فيما يتعلق بمجالات الانفاق الحكومي ونمط العلاقة بين الإيرادات العامة وبين التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال العقود الماضية(٥). اذ كان للحرب العراقية . الايرانية ايذانا بتراجع كبير في الاقتصاد العراقي وتزايد اعبائه الاقتصادية والاجتماعية مع هدر في الامكانية واثقال الموازين الاقتصادية (ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الموازنة العامة للدولة) بالعجزات وهو ما فاقم من حدة الضعف والتشوّه في الهياكل الانتاجية وتزايد الاعتماد على القطاع النفطي مع استنزاف القدرات الاقتصادية في مشروعات غير مجدية والتبعية للسوق الخارجية(٦). ومع دخول عقد التسعينات شهد الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة تمثلت بالحصار الاقتصادي فضلا عن التدمير للبنى الارتكازية الرئيسية ولفترات زمنية غير منتظمة مما ادى الى تدني فاعليته الاقتصادية المحلية مع تقييد كفاءة المجتمع الاقتصادية(٧). في ظل هذه الاوضاع اصبح العراق في وضع يصعب تجاوزه خاصة وان الحرب الاخيرة عام ٢٠٠٣ قد فاقمت الوضع سوءا، ذلك ان اطنان القنابل التي اطلقتها طائرات التحالف والصواريخ ادت الى تدمير البنية التحتية من الجسور والمباني والشوارع واكملت حالة الفوضى التي سادت المدن العراقية بعد سقوط النظام السابق على ما تبقى، فعمليات السلب والنهب جردت جميع المنشآت الحكومية وحتى المستشفيات من معداتها، حتى اصبح العراق اليوم في ظل حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ينوء تحت كاهل فوضى اقتصادية مع الديون الخارجية والتعويضات التي تبلغ فاتورتها عدة مئات من المليارات من الدولارات، ووفق ذلك يظهر جليا صعوبة النهوض بالوضع الاقتصادي والاعمار في دولة تفتقد الامن والنظام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي(٨).

وعلى الرغم من تباين المضامين الفكرية حول اهمية السياسات الاقتصادية (economic policies) في كونها مجموعة من الاساليب والاجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي في ضوء الامكانيات المتاحة وخلال فترة زمنية معينة وفي طور طبيعي لتطور الدولة. الا انه وجد ان

الاقتصاد العراقي قد اخذ مسارا مختلفا في مضامينه الفكرية وتطبيقاته العملية لم يندرج في سلم تطور الدولة الطبيعي وانما جاء في اعقاب الاحتلال الامريكي للعراق بعد نيسان ٢٠٠٣، والذي ادى الى اسقاط السلطة السياسية القائمة وتحطيم شامل لمؤسسات الدولة العراقية ومن ثم الشروع في اعادة تشكيل سلطة سياسية وترميم مؤسسات الدولة القديمة، مما اضاف لتطبيقات السياسات الاقتصادية الجديدة في العراق اعباءا مضافة طيلة الاعوام الماضية (٩).

وبالرغم من ان التطبيقات الاقتصادية للسنوات القليلة الماضية في العراق لم تضع في الحسبان اهداف وسياسات اقتصادية واضحة المعالم لعدم وجود خطط تنمية اقتصادية سنوية او خمسية من الناحية الفعلية وتم التركيز على بعض السياسات الاقتصادية المطبقة في العراق والمتمثلة بالجوانب النقدية والمالية والتجارية والنفطية. فقد اضطلع البنك المركزي العراقي، باعتباره السلطة التنفيذية المسؤول عن السياسة النقدية وادواتها وبخاصة بعد اصدار القانون رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ والذي منحه استقلالية تامة عن الجهات الحكومية الاخرى عندما وضعت السلطة التنفيذية مجموعة من الاجراءات والمتمثلة بالانتهاء من استبدال العملة الوطنية في ٢٠٠٤/١/١٥ حينما جرى استبدال (٤) تريليون دينار عراقي قسماً بعملة جديدة ، وكذلك اعلان البنك المركزي واعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١ عن تحرير القطاع المالي وتعديل اسعار الفائدة بما يجعل من اليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين وقد ترابط ذلك مع موافقة منح البنك المركزي تراخيص المصارف الاجنبية في اطار الجهود الايجابية لبناء قطاع مصرفي تنافسي في العراق (١٠). اما السياسة المالية ممثلة بادارة وزارة المالية للنشاط المالي باعلى كفاءة عبر استخدام امكانيات الدولة المتاحة ومواردها بافضل الوسائل اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص في اطار من الشراكة القائمة على التعاون المشترك. اما فيما يتعلق بالسياستين التجارية والنفطية فقد قامت سلطة الاحتلال الامريكي بعد عام ٢٠٠٣ باتخاذ عدة اجراءات غير مدروسة اربكت الاقتصاد العراقي كونها لاتتماشى مع طبيعته منها تصفية مشاريع الحكومة العراقية وتحديد السقف الاعلى لضرائب دخل لافراد والشركات ب(١٥%) وتخفيض الرسوم الكمركية الى (٥%) واعفاء الاستيرادات الانسانية منها، باستثناء القطاع النفطي الذي يمثل عصب الاقتصاد العراقي حيث اجمعت العديد من المصادر الرسمية والمتخصصة على امتلاك العراق احتياطات نفطية مؤكدة تقدر ب(١١٥)

مليار برميل مسجلة لدى منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الابوك). وفي نيسان ٢٠٠٧ اعلنت وزارة النفط العراقية عن اكتشاف (١٤٥) مليار برميل اضافية من النفط موزعة في المنطقة الغربية (١٠٠) مليار وفي اقليم كردستان (٤٥) مليار برميل من النفط وبما يعطيه اهمية استثنائية امام بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى (١١).

المحور الثاني/ اشكاليات تطبيق السياسات الاقتصادية العراقية بعد عام ٢٠٠٣:

ان الاشكاليات والمعضلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي تعود بالاساس الى:

اولا/ احادية الاقتصاد من خلال اعتماده على القطاع النفطي بشكل اساس ،فهو يمثل (٧٤%) من الناتج المحلي الاجمالي و(٩٣%) من عوائد الصادرات، ما يعني ،ان الاعتماد الكلي في تمويل المصروفات الاستثمارية والاستهلاكية وتمويل الاستيراد يقع عليه (١٢). اضافة لذلك فإن عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية في العراق عد مهددا رئيسيا لانسيابية تدفق المنتجات النفطية من المصافي الى المستودعات ومن المستودعات الى محطات الوقود. كما ان المشكلة الرئيسية التي تواجه السلطات العراقية هي ظاهرة العنف وانتشار المافيات ودورها في تهريب المشتقات النفطية خلال السنوات الاخيرة والتي الحقّت خسائر مالية كبيرة قدرت ب (١٠.١٥%) من الموازنة المقررة لاستيراد هذه المشتقات وطبقا لتقرير المفتش العام لوزارة النفط العراقية الدكتور (علي العلاف) حول تهريب النفط الخام المعلن في اوائل ايار ٢٠٠٦ فقد قدرت الكميات المهربة ما بين (١٠.٢%) من بين الواردات البالغة (٤,٥) مليار دولار امريكي ، فيما قدر الخبراء (٥٠٠,٠٠٠) برميل يوميا يتم سرقتها من نفط العراق (١٣).

لقد دفع هذا الوضع الى ازمة حقيقية عانى منها الاقتصاد والمواطن على حد سواء خاصة بعد ان وصلت نسبة النقص الى اكثر من (٤٠%) من الاحتياجات النفطية المطلوبة حيث بلغ مثلا استهلاك البنزين في العراق نحو (٢١) مليون لتر يوميا الى ان بلغ سعر اللتر الواحد من البنزين (٢٠٠٠) دينار عراقي وهو اعلى سعر يصل اليه سعر البنزين، كما بلغ سعر اسطوانة الغاز (٢٥٠٠) دينار عراقي وهو ما يوضح حجم الازمة في بلد يمتلك ثاني اكبر احتياطي للنفط في العالم وقد عبر الدستور العراقي الجديد في مادته (١١١) بصراحة ان النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات)، كما ان تطوير قطاع النفط

يجب ان ينسجم مع تطوير المجتمع والاقتصاد الوطني وقد شرع قانون النفط والغاز في (١٥) شباط ٢٠٠٧ بمهدف تطوير هذا القطاع والحفاظ على هذا المورد المهم (١٤).

ثانيا/ اشكالية القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية:.

اذا كانت التنمية الاقتصادية هي احد اهم الاهداف التي يتعين ان تضطلع بها الحكومة العراقية ،فأن تحقيق هذا الهدف بحاجة الى مؤسسات فاعلة الا ان الملاحظ انه لم توجد ية ادارة مؤسساتية تتولى تلك العملية حتى اصبح العراق اثر الغاء فلسفة النظام الاقتصادي الموجه مستوردا لمعظم المنتجات بعد ان كان ليه اكتفاء ذاتي منها علاوة على ارتفاع الاسعار بما يفوق القوة الشرائية للقطاع العريض من الشارع العراقي (١٥). ففي ظل افتراضات الليبرالية الجديدة وانفتاح السوق وضرورات الاخذ بمناهج الانفتاح الاستثماري يكون من الصعوبة تطبيق نموذج محدد للتنمية ،مما حدا بالاقتصاديين الى البحث عن البديل الشائعي الذي يجمع بين النموذج الرأسمالي الحر وبين احتفاظ الدولة بالنشاط الاقتصادي، وعند نقطة معينة من المركزية والمراقبة لاجمالي الاداء الاقتصادي للوصول الى نقطة التوازن بين النموذجين تبعا لاهداف الجهد التنموي حتى تظهر امكانية احلال الدولة القوية بدلا من الدولة التسلطية ودولة المؤسسات بدلا من دولة الاشخاص في ادخال الاصلاحات الذاتية التي يمكنها التكيف مع ادائها لمتطلبات التنمية الشاملة والحد من ظواهر الفساد الاداري والمالي والحد من التشوه الحاصل في استخدام الموارد الاقتصادية، ان ذلك يتطلب بالضرورة جهدا استثنائيا ويمدى زمني ليس بالقصير حتى تظهر النتائج المرضية وفق خطوات سليمة مدروسة بشكل علمي وتطبيقي دقيق (١٦).

ثالثا/ اشكالية الديون الخارجية والتعويضات:.

لقد قدر صندوق النقد الدولي مجموع ديون العراق بمبلغ (١٢٥) مليار دولار والتي يعود ثلثها الى (٤٢) مليار دولار الى الدول الاعضاء في نادي باريس والتي تشكل من بينها (اليابان،روسيا،فرنسا،المانيا،الولايات المتحدة الامريكية) اكبر الدائنين والباقي يعود للدائنين خارج نادي باريس وغالبيتهم من الدول العربية (١٧). فقد ورث العراق تركة النظام السابق بسبب سياساته الخاطئة التي استنزفت موارد العراق النفطية بعد ان كان العراق يحتل

المرتبة الرابعة من حيث حجم الفوائض المالية على الصعيد العربي الا انه وبسبب الحروب التي خاضها النظام (حرب مع ايران ١٩٨٠-١٩٨٨ ، وحرب الكويت ١٩٩١ ، وما تبعه من سنوات حصار اقتصادي كبير استمرت من ١٩٩١ - ٢٠٠٣) والذي حرم العراق من الحصول على ايرادات بيع نفطه جعلت من العراق دولة مدينة للعالم الخارجي رغم المحاولات الكبيرة للتخفيف من حدة المديونية الخارجية وبمساعدة الولايات المتحدة الاميركية حيث ان الرئيس الاميركي (جورج دبليو بوش) عين (جيمس بيكر) كمبعوث شخصي له ليتولى موضوع الغاء ديون العراق تجاه دول العالم، الا انها ما تزال تعتبر احد معوقات تحقيق التنمية المستقبلية في العراق وتحد بارز يواجه الحكومة اذ امامها مهمة تتمثل بكيفية تحقيق موازنة بين متطلبات تحقيق التراكم الداخلي ومتطلبات الايفاء بتلك الديون وفوائدها . واهم تلك الديون هي المترتبة على دول الخليج وتبلغ (٣٠) مليار دولار، ايطاليا (١٠٧٢٦) مليون دولار، الولايات المتحدة (٤٠١) مليار دولار ، اليابان (٤٠١٠٨٠٦٠٠) مليار دولار ، ألمانيا (٢٠٤٠٣٠٩٠٠) مليار دولار ، روسيا (١٢) مليار دولار ، فرنسا (٢٠٩٩٣٠٧٠٠) مليار دولار ، وغيرها من الدول وعليه فان تلك المديونية هي كايح ومحدد رئيس في قدرة وفاعلية الحكومة العراقية الجديدة في المرحلة القادمة مضاف الى ذلك الفوائد المترتبة عليها والتي تبلغ (٤٧) مليار دولار (١٨).

اضافة للديون الخارجية، فقد فرض مجلس الامن من خلال لجنة التعويضات المنبثقة عنه على العراق دفع التعويضات عن الخسائر والاضرار التي لحقت بالحكومات والمؤسسات كنتيجة مباشرة لدخول العراق الكويت فضلا عن تحميله كلفة الحرب عليه سواء حرب الخليج الاولى او الثانية، حيث بلغت التعويضات (٣٢٠) مليون دولار الثابت منها بلغ (١٤٨) مليار دولار اما التعويضات غير الثابتة فقد بلغت (١٧٢) مليار دولار.

رابعا/ ارتفاع تكاليف اعادة اعمار العراق:

لقد واجهت الحكومة العراقية اشكالا كبيرا يتمثل باعادة اعمار العراق لكن نتساءل في ظل المديونية الكبيرة للعراق فضلا عن مسألة التعويضات وفي ظل محدودية الموارد المالية للعراق كيف ستمكن الحكومة العراقية من الايفاء بمتطلبات اعادة اعمار العراق التي قدرت بـ (١٦٦) مليار دولار لاعادة اعمار البنى التحتية، فيما رصدت الامم المتحدة نحو (٥٦)

مليار دولار وفي مؤتمر مدريد عام ٢٠٠٦ تم تحديد (٣٣) مليار دولار من الدول المنحة بهدف تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطن واعادة تأهيل القطاع النفطي، غير ان هذه المنحة صرفت معظمها على قطاع الامن ولم تتم الاستفادة منها لاعادة اعمار البنى التحتية في العراق.

خامسا / تحدي الانتقال الى اقتصاد السوق:.

لقد اصبحت قضية انتقال الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق يثير نقاشا وجدلا كبيرا كونها تمثل مسألة (حجم، توقيت، تتابع، سرعة) وفي هذا الاطار يتمحور اتجاهان (١٩):

الاول/ المسار الشامل او التحول السريع المفاجئ بالصدمة (big_bang) والذي يعمل على تنفيذ اكبر قدر من الاصلاحات باسرع وقت كتحرير الاسعار والتجارة وقابلية تحويل العملة وتحويل ملكية المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص مع تثبيت الاصلاح الكلي واصلاح النظم والمشروعات. ان هذا المسار له خطورته خاصة اذا طبق في دولة تعاني من الاختلالات الكبيرة كالاقتصاد العراقي حيث ان النتيجة المتوقعة في بداية الصدمة هو انكماش اقتصادي.

الثاني/ المسار التدريجي (Gradulist) والذي من خلاله تكون الاصلاحات جزئية وعلى مراحل في قطاع معين او اقليم معين ترسم من خلالها الدولة اهدافا محددة لعملية تبني اقتصاد السوق وهنا يتم التعامل مع ثلاثة عناصر هي:.

١. التغيرات الهيكلية والمؤسسية.

٢. تحرير الاسعار والتجارة.

٣. تثبيت الاقتصاد الكلي.

ان هذا النموذج هو المفضل اعتماده في الاقتصاد العراقي حيث تؤطر العملية بأكملها بقوانين وتشريعات وبعدها بمؤسسات تنفيذ القوانين الجديدة وخلال التنفيذ تكون خاضعة للتعديل والمرونة تبعا للظروف والتطورات لاحتواء الاثار الجانبية واحتلال التوازن.

سادسا/ اشكالية البطالة:.

ان البطالة المستشرية في العراق بين صفوف القوى القادرة على العمل كان وما زال يشكل تحديا يواجه الحكومة العراقية ، اذ ان البطالة يمكن ان تعتبر احدى اركان مثلث العنف في العراق التي تولد الفقر ومن ثم لا يكون امام المواطن العراقي الا ان يلجأ الى طرق غير مشروعة لتأمين عيشه ومنها اللجوء الى العنف والارهاب ، ووفق دراسة وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٥ اشارت في تقريرها عن البطالة في العراق بان نسبة البطالة تبلغ (٣٨ %) باستثناء منطقة كردستان ومحافظة الانبار وقد تركزت هذه النسب في المناطق الحضرية . مقابل ذلك، فإن (٣٠%) من السكان هم منخرطين في وظائف حكومية توظف حوالي (٥٠٠٠٠٠) شخص وتفتقر ادارتها الى الفعالية وهنا جاء تحذير البنك الدولي من خطورة الاستعجال في غلق المؤسسات الحكومية والبالغة (١٩٢) مؤسسة لتجنب التحاق الموظفين في صفوف العاطلين وحفظا للاستقرار الاجتماعي قبل ان تكون جاهزة للتخصيص في غضون اربعة او خمسة اعوام على الاقل .

سابعا/ اشكالية الفساد الاداري والمالي:.

ان الفساد الاداري يشكل اشكالا كبيرا يواجه الحكومة العراقية ويعتبر آفة اقتصادية تواجه اقتصادات الدول وخاصة المتحولة منها ، وقد تم تصنيفه ضمن ما يسمى (بالجرمة الاقتصادية) ، لذا فان إنهاء عمليات الفساد الإداري في المؤسسات التابعة للدولة العراقية من خلال عمليات رقابة شديدة وإنهاء حالة الارتزاق الوظيفي التي تعد من المظاهر السائدة في مشاريع القطاع العام يعد ضرورة ملحة ينبغي للحكومة التصدي لها . فضلا عن أن كفاءة الجهاز الإداري يعتبر أحد أهم العوامل في تنمية اقتصاد أي بلد، لذا فان إنهاء عمليات الفساد الإداري في المؤسسات التابعة للدولة العراقية من خلال عمليات رقابة شديدة وإنهاء حالة الارتزاق الوظيفي التي تعد من المظاهر السائدة في مشاريع القطاع العام يعد ضرورة ملحة ينبغي للحكومة العراقية التصدي لها . فضلا عن أن كفاءة الجهاز الإداري يعتبر أحد أهم العوامل في تنمية اقتصاد أي بلد ولنا في النهضة اليابانية نموذج على ذلك لذا لا بد من إعادة النظر بصيغ ووسائل الإدارة العراقية (الإصلاح الإداري) والتأكيد على أعداد القيادات الإدارية إذ ليس بالضرورة القدم في الوظيفة هو الأساس في تبؤ الوظائف القيادية لذا لا بد من وضع برامج لإعداد القيادات الإدارية على وفق المناهج العالمية التي

تخدم الهدف إذ لا بد من تجاوز العناوين التي كانت تحكم الجهاز الإداري سابقاً والتأكيد على نتائج ومخرجات الإدارة حيث أن الشركات ومؤسسات الدولة العراقية انطوت على بيروقراطية شديدة أفضت مخرجاتها إلى ضياع للجهد والوقت والكفاءة فضلاً عن انعدام الحساب الاقتصادي في التصرفات وعلى جميع المستويات ، يضاف إلى ذلك لا بد من إعطاء صلاحيات لتلك القيادات لترتقي إلى مستوى صلاحيات صاحب العمل في القطاع الخاص من أجل تجاوز المركزية الشديدة في الإدارة التي أضاعت الكفاءة والربحية الاقتصادية فضلاً عن البطء الشديد في القيام بالإجراءات أو اتخاذ القرارات الإدارية وهذا من شأنه معالجة الخلل الإداري وتضخم قوة العمل في الدولة مما يجعل منها أداة لتخفيف الأعباء التي تتحملها الميزانية العامة للدولة بدلاً من أن تكون أداة لاستنزافها أولاً ومن ثم تكون مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة توظف لدعم القطاعات المهمة كالـتعليم والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية . ان شيعو ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق وضعته وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي سبق وان أصدرته مؤسسة الشفافية الدولية بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٦ ، مما يعكس ضخامة التأثير السلبي لظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق (٢٠).

ثامناً/ اشكالية التحول التكنولوجي في العراق:.

يعاني العراق من فجوة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة وهذه الفجوة تحول دون عملية التحول الصناعي وعدم احتلال موقع متقدم في المنافسة الدولية لان مستوى تطوره التكنولوجي منخفض ،وعليه فان تعاظم الفجوة التكنولوجية ينطوي على عدم إمكانية دخول العراق عضو فاعل ومؤثر في الاقتصاد العالمي أي أن العراق يحتاج إلى التكنولوجيا المتقدمة من أجل توظيفها لتجاوز مرحلة تخلفه .

وأمام هذه الإشكالية يواجه العراق خيارين (٢١):

الأول : بناء قاعدة علمية وبخنية وطنية .

الثاني :- نقل التكنولوجيا في محاولة لتحقيق تنميته .

فيما يتعلق بالخيار الأول .. يلاحظ أنه في ظل ظروف العراق الحالية هناك معوقات تحد من إمكانية تطوير قاعدة تكنولوجية وطنية كما هو الحال في العديد من دول الجنوب وهذه المعوقات تتمثل بالآتي:

أ . الشروط المقيدة التي يضعها مالكي التكنولوجيا .
 ب . القيود المالية أي ضعف الموارد المالية اللازمة لإقامة مثل تلك القاعدة التكنولوجية ، إذ أن العراق يعاني من عجز مالي كبير (حالة المديونية التي وضعها فيه النظام السابق ونتيجة للتعويضات الكبيرة التي يجب على العراق الإيفاء بها فضلا عن حالة التدمير في بنيته الصناعية) . وهذا عامل مضاف لضعف القدرة المالية العراقية في المستقبل القريب .
 كذلك الافتقار إلى الملاكات البشرية فضلا عن نقص المعلومات و الخبرات التكنولوجية المحلية، أي الافتقار إلى ملاكات بشرية مهيأة ومدرّبة تقنياً ، ألا إن العراق ونتيجة للقيود الكبيرة التي وضعها النظام السابق على انتقال العراقيين لتلقي العلوم والتدريب في الدول المتقدمة فضلاً عن حالة العزلة التي وضع فيها بموجب (قرارات مجلس الأمن) عن التطورات التكنولوجية الحديثة كل ذلك أدى إلى عدم توفر هياكل إدارية وتقنية قادرة على الإبداع والابتكار التكنولوجي .

يضاف إلى ذلك غياب مؤسسات البحث والتطوير في العراق بل أن نسبة ما يخصص إلى البحث والتطوير تكاد لا تذكر باستثناء البحوث في المجال (التصنيع العسكري) قبل عام ٢٠٠٣ الذي استنزف ميزانية العراق وكبله بديون كبيرة سينوء تحتها ولأزمة طويلة .امام هذه الإشكاليات التي ينطوي عليها الواقع العراقي ليس امام العراق سوى الخيار الثاني وهو نقل التكنولوجيا ، التي هي مملوكة للشركات المتعددة الجنسية ، وعليه فان الحكومة الجديدة ستواجه تحديا مهما و تجاوزه يتوقف على مدى قدرتها في التعامل الايجابي فضلا عن قدرتها التفاوضية والتساومية مع تلك الشركات .

ثالثا/الحلول و المعالجات المقترحة:.

لقد ادت سنوات الحروب المتتالية والعقوبات وفقدان الامن الى خلق مصاعب حقيقية للاقتصاد العراقي ،فبعد ان كان العراق بلدا زراعيا تساهم فيه الزراعة باكثر من (٣٠%) من تكوين الناتج المحلي الاجمالي ونسبة سكان الريف يشكلون (٧٠%) ،الا انه مع

اكتشاف النفط حصل تحول بنوي في هيكل الانتاج وفي العلاقة بين القطاعات الانتاجية خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وتعميق الاختلالات الهيكلية حتى اصيب الاقتصاد بالمرض الهولندي، مما تطلب القيام باصلاح اقتصادي شامل لكل المشاكل التي يعاني منها البلد والتي لم تكن وليدة مدة زمنية قصيرة بل هي عملية تراكمية طويلة الاجل اشتدت قوتها خلال فترة حكم النظام السابق، اذ كانت المشاكل بسبب سوء التصرف بالموارد الاقتصادية وغياب العقلانية في تخصيصها بشكل سليم مما شوهت العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي واختلال التوازنات المالية والنقدية والمديونية والفقر والتضخم الذي ارتفع الى معدلات عالية.... الخ من المشاكل التي اثرت مع بقية التغيرات التي طرأت على مجمل الحياة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ والتي فرضت على متخذي القرار مسؤولية المراجعة والتحليل واعادة النظر بالسياسات المتبعة تفاديا لتكرار المشاكل، الا ان الدمار الذي لحق بالعراق تجاوز الجانب الاقتصادي ليشمل كل جوانب الحياة على الرغم من مرور اكثر من تسع اعوام الا ان العديد من المشاكل الاقتصادية والاشكاليات في السياسات الاقتصادية المتبعة مازالت قائمة وبشكل خطير مما تتطلب القيام بعملية اصلاحية شاملة تنسجم مع البيئة الاقتصادية الجديدة (٢٢).

ان عملية نقل الاقتصاد العراقي من مرحلة الاشكاليات والتحديات الى مرحلة الاصلاح والتنظيم والادارة الصحيحة يتطلب برنامج عمل فوري قائم على قرارات اقتصادية سليمة قادرة على تخطي كافة الصعوبات الداخلية والخارجية وهو ما يتطلب:

١/ وضع استراتيجية تنموية بعيدة المدى تمتد الى كل مفاصل الحياة وتفي بمتطلبات توليد مرحلة جديدة من خلال وضع برنامج لاعادة تأهيل البنية التحتية الكلية في قطاعات الماء والكهرباء والنقل والمواصلات وتوفير الامكانيات اللازمة لذلك، كما لا بد من اعادة بناء البنية التحتية الداعمة للاستهلاك لتجنب المغالاة في الاسعار وتجاوز النفقات (٢٣)، فقد وضعت استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٠.٢٠٠٧) اربع دعائم اساسية لتحقيق التنمية، هي (٢٤):

١. تقوية اسس النمو الاقتصادي.

٢. انعاش القطاع الخاص.

٣. تحسين نوعية الحياة.

٤. تقوية اسس الحكم والامن.

ان الطريق مازال طويلا امام الاقتصاد العراقي لكي يحقق جميع هذه الاهداف ، كما ان نتائج الازمة المالية العالمية قد انعكست على القطاع الحقيقي وتأثر سوق النفط كثيرا بها ، فانعكست نتائجها السلبية في صورة عجز في الموازنة العامة للدولة وتخفيض كبير في بنود الاستثمار الحكومي.

٢/ ان الاصلاح الاقتصادي المطلوب في العراق يجب ان يكون في اطار خطة علمية ومدروسة بشكل دقيق وان تكون كلا لايتجزأ من اصلاح شامل يمتد الى الجانب الاجتماعي والسياسي في اطار عملية تكاملية تبدأ من اعادة صياغة دور الدولة الى اتباع حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية الوصول الى التوازن الداخلي وميزان المدفوعات الخالي من الاختلالات. لقد فرضت الظروف الموضوعية في طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي القائم في العراق التحول من النظام المركزي القائم على هيمنة الدولة الى نظام اقتصادي قائم على فلسفة الحرية الاقتصادية ويؤمن بقوة السوق، وهو ما يمثل جوهر الاصلاح الاقتصادي المسند بالتشريعات القانونية.

الا ان واقع الحال يظهر ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية بشكل كبير منذ التغيير، وبذلك ابتعدت عن الدور التصحيحي المفترض لها القيام به. اضافة الى الصعوبات التي تواجه صناع القرار الاقتصادي من تبني وجهة النظر الليبرالية الجديدة والمتبعة في الدول المتقدمة والتي تدعو الى توقف نشاط الدولة الاقتصادي وترك زمام الامور الى القطاع الخاص بشكل كامل، غير ان المشكلة هنا تكمن في ان القطاع الخاص العراقي غير مؤهل وفيه قادر حاليا على تحمل المسؤولية في ادارة الاقتصاد العراقي وهو ما جعل من التوجه نحو الاستثمار الاجنبي كبديل قادر على ادخال الاساليب الحديثة في الانتاج والتكنولوجيا والنهوض بالاقتصاد مع الاعتماد على الطابع الريعي للنفط والزراعة في المجال الانتاجي وعلى الاستيرادات في تغطية سلة الغذاء. ان الوضع لامتثل في الاقتصاد العراقي هو العمل على التوفيق بين الاتجاهين العام والخاص وبشكل ان تكون الريادة للقطاع

الخاص مع عدم تجاهل القطاع العام وتجنب المجتمع الصراعات الطبقيّة التي قد تحدث بسبب التفاوت الذي يحدث نتيجة لاختلال التوازن بين الاجور والاباح(٢٥).

٣/ يشكل القطاع النفطي اهمية كبيرة تتطلب العمل على تطويره ليصل مستوى الانتاج فيه الى (٦) مليون برميل يوميا خلال الاعوام القادمة، وهو مايتطلب الحصول على مساعدات تقنية ومالية واسعة لاعادة تطوير وتأهيل القطاع النفطي. ان اي مخطط لخصخصة هذا المورد المهم وبالنظر الى حالة الاسواق غير المكتملة سيضر بمصلحة الاجيال القادمة كما ان اي انتاج مفرط يمكن ان يكون له الضرر ذاته. ان قطاع النفط يتطلب اعادة بناء انتاجا وتسويقا وتصديرا وبما يسهم في فسخ المجال للعراق وبمخصص كافية لمهمة اعادة البناء وفي ظل السقف الانتاجي لمخصص البلدان الاعضاء في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط(اوابك) مع العمل على انشاء مصافي جديدة في شمال ووسط وجنوب العراق باكملة لتوسيع الطاقات الانتاجية لاحقا الى جانب اعادة تأهيل المصافي الحالية(٢٦).

٤/ ان القضاء على الفقر وتحقيق المساواة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة وحماية البيئة كلها تتطلب من الحكومة النجاح في جمع الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة نحو القطاعات الاقتصادية الى جانب النجاح في استثمار النفط وادارة عوائده بكفاءة وقدرة وشفافية. كما يجب ان يكون للدولة دور حيوي في تشجيع التنمية التكنولوجية وتعزيز القدرة لاستيعابها من خلال انشاء وتطوير معاهد البحوث والتطوير مع تشجيع قطاعات الزراعة والصناعة نحو زيادة الانتاج والتشغيل والاستثمار والتصدير وهو مايتطلب اصلاحات في الملكية وفي سياسات منح الائتمان مع تطوير للسوق المالية(٢٧).

الخاتمة/

ان خيارات الاصلاح تستلزم اعتماد سياسات اقتصادية سليمة في اطار خطة علمية مدروسة بشكل دقيق وان تكون جزءا من اصلاح شامل يمتد الى الجوانب الاجتماعية والسياسية في اطار عملية تكاملية تتطلب ازالة القيود والعقبات التي تقف ازاء التحول في طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته من خلال اعتماد حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية الوصول الى وضع مقبول للتوازن الداخلي وميزان المدفوعات.

كما ان النهوض بالاقتصاد العراقي واعادة اعمارهِ وتنميته مع القضاء على كافة اشكالاته لا يمكن ان يتم بمعزل عن توفر الامن والاستقرار الداخليين مع الاعتماد على الامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجيا المتوفرة والمرتبطة بمدى مساعدة الدول وبخاصة الدول المجاورة لتعزيز حالة الاستقرار والنهوض بالاقتصاد الى الامام.

المصادر/

- ١/ د.علي عباس مراد ،بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة:عدالة التأسيس تأسيس للعدالة، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، بدون سنة، ص.٢٧
- ٢ / العراق اولاً، استراتيجية الامن القومي العراقي (٢٠١٠.٢٠٠٧)، جمهورية العراق، مستشارية الامن القومي، ص.٦٠٥
- ٣ / د.هيثم كريم البدرى، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، صحيفة الصباح، ٢٠٠٦. /٢/٦
- ٤ / د.صبري زاير السعدي، المشروع الاقتصادي للتغيير في العراق البديل في ادارة النفط والتنمية والديمقراطية، www.iraq.org/thakafajadida/40zaer.htm.p3
- ٥ / د.عبد علي كاظم المعموري، الاقتصاد العراقي :جدلية الواقع وجبرية الخارج (مقاربة فكرية)، مجلة ابحاث عراقية، السنة الاولى، العدد الاول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ٧١.
- ٦ / د.سالم توفيق النجفي، بيئة الاقتصاد العراقي (اشترائية السوق) مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية (بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية . بيت الحكمة ٢٣.٢٢ / ١٤٠١)، بغداد، ٢٠٠٢، ص. ٤١٨.
- ٧ / د. وسن احسان عبد المنعم ، الاقتصاد العراقي:الواقع والاشكاليات والحلول، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(١٦)، ٢٠٠٩، ص ١٧٢.
- ٨ / د.عبد علي كاظم المعموري وم. خضير عباس احمد النداوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال لأمريكي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد(٤)، ٢٠١١، ص ٦٠٥
- ٩ / المصدر السابق، ص ١٦..١٨
- ١٠ / المصدر اعلاه، ص ٢٢ و ٢٨.
- ١١ / د. وسن احسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.
- ١٢ / خضير عباس النداوي، ازمة المشتقات النفطية في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(١٣)، المجلد الرابع، ٢٠٠٨، ص ١٣٤.
- ١٣ / مسودة قانون النفط والغاز المعدة من لجنة النفط والطاقة، مجلس الوزراء، (١٥) شباط ٢٠٠٧، ص. ٦.
- ١٤ / د. اشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الامن الاقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣: دراسة في تاثير استراتيجية حلف الناتو، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ك ٢ ٢٠١٢، ص. ١٥٦.
- ١٥ / التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص ٢٨٠..٢٨١
- ١٦ / استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧.٢٠٠٥)، الهيئة الاستراتيجية العراقية لاعادة

- الاعمار ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اللجنة الوزارية لاعداد استراتيجية التنمية الوطنية، مطبوعات جريدة النهضة، ت١ ٢٠٠٤، ص ١٣.
- ١٧ / د.هشيم كريم البدري، مصدر سبق ذكره.
- ١٨ / د.عبد علي كاظم المعموري وم. خضير عباس احمد الندوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال لامريكي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- ١٩ / د.حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(١٣)، المجلد الرابع، ٢٠٠٨، ص ١٨٠.
- ٢٠ / د.هشيم كريم البدري، مصدر سبق ذكره. وايضا: د.عبد علي كاظم المعموري وم. خضير عباس احمد الندوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال لامريكي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- ٢١ / د.هشيم كريم البدري، مصدر سبق ذكره.
- ٢٢ / التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ٢٢٠..٢٢١
- ٢٣ / د.وسن احسان عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.
- ٢٤ / التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مصدر سبق ذكره، ٢٦٨..٢٦٩
- ٢٥ / التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مصدر سبق ذكره، ٢٢٦..٢٢٧
- ٢٦ / د.نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، نشرة تحليلات استراتيجية، مركزالدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلد الثاني، العدد (٢٣)، السنة الثانية، حزيران ٢٠٠٧، ص ١٠..١١
- ٢٧ / التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مصدر سبق ذكره، ٢٦٩..٢٧٠.